

"بلومبرج": اقتصاد مصر الأسرع نمواً بمنطقة الشرق الأوسط بفضل تدابير الإصلاح

أكدت وكالة (بلومبرج) الأمريكية أن الاقتصاد المصري أصبح أسرع الاقتصادات نمواً على صعيد منطقة الشرق الأوسط بفضل تدابير الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها الحكومة والمدعومة من قبل صندوق النقد الدولي، كما أن استقرار العملة المصرية المصحوب بأسعار قاندة مرتفعة أسهم في جعل مصر وجهة محببة لمستثمري السندات الذين يبحثون عن عائد.

وأضافت وكالة (بلومبرج) الأمريكية - في سياق تقرير يثته على موقعها الإلكتروني اليوم الأربعاء، أن الأوضاع الاقتصادية المستقرة في مصر سواء كان بالأداء الجيد للجنه أو تراجع معدل التضخم لأدنى مستوى في نحو أربعة أعوام، يعزز احتمالات خفض الفائدة للمرة الأولى في نحو 6 أشهر خلال اجتماع السياسة المالية للينك المركزي المرتقب عدا الخميس.

وأوضحت أن 10 محللين من بين 12 استطلعت آراؤهم توقعوا خفض سعر الفائدة على الودائع بما لا يقل عن 100 نقطة أساس على الأقل لتصل إلى 14.75 %، مشيرة إلى أن ذلك سيساعد على الدفع بعجلة الاقتصاد صوب النمو، ويؤهل مصر لأن تتبوأ مكانة أهم الوجهات المدرة للأرباح للمستثمرين على صعيد الأسواق الناشئة التي تضررت كثير منها جراء تصاعد وتيرة الحرب بين الولايات المتحدة والصين.

ونقلت وكالة "بلومبرج" عن محمد أبو ياشا رئيس تحليل الاقتصاد الكلى بمجموعة "هيرمس" قوله "إن الإصلاحات الإيجابية التي أقرتها الحكومة وما تبعها من تراجع في مستويات التضخم سيوازن من أية آثار مترتبة على خفض أسعار الفائدة هذا العام بحيث لا تفقد مصر جاذبيتها كوجهة مفضلة لمستثمري السندات".

من جانبها، قالت رضوى السويقي رئيس قسم الأبحاث في شركة فاروس القابضة في القاهرة أن كافة عوامل الاقتصاد الكلى تشير إلى خفض وشيك لأسعار الفائدة، مضيفة أن التراجع في أسعار الفاكهة والخضروات يعزز احتمالات انخفاض معدل التضخم في شهر أغسطس أيضاً ليظل دون مستوى 10 % حتى نهاية العام الجاري مع تلاشي تدريجي لآثار ارتفاعات العام الماضي.

ولفتت إلى أن قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي خفض الفائدة للمرة الأولى في 10 أعوام يدعم أيضاً أي تحرك مصري لخفض الفائدة.

كان الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء قد أعلن تراجع معدل التضخم على أساس سنوي خلال شهر يوليو الماضي ليلبلغ 7.8 % مقارنة بالشهر المناظر من عام 2018 والذي سجل فيه 13.1 %.